إدارة بايدن تكتشف اليمن... ودور إيران

هناك حاجة إلى استيعاب أميركي للواقع اليمني

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

أخيرا، اكتشف المبعوث الأميركي تيموثي ليندركينغ أن إيران غير مهتمّة بإنهاء الحرب في اليمن. تحدّث ليندركينغ إلى قناة "العربيّة" كي يؤكّد مرّة أخرى أن إدارة جو بايدن لا تعرف إيران ولا تريد أن تعرف حقيقة ما يدور في اليمن حيث لإيران أداتها التي اسمها الحوثيون.

ثمّة حاجة إلى استيعاب أميركي للواقع اليمني. يتمثل هذا الواقع في أن "الجمهوريّة الإسلاميّة" ليست على عجلة من أمرها في ما يخصّ العودة إلى المفاوضات في شأن ملفّها النووي. ليس اليمن سوى ورقة من أوراق إيران في اللعبة التي تمارسها مع أميركا.

ضرورة البحث الجدي في برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانيّة والطائرات المسيّرة... والميليشيات المذهبيّة التي تستعين بها إيران من أجل تدمير دول عربيّة محدّدة من الداخل

يمكن لـ"الجمهوريّة الإسلاميّة" أن تعود في الأيّام القليلة المقبلة إلى المفاوضات في فيينا، وربّما تجد أعذارا لتفادي مثل هذه العودة. في انتظار الموقف الإيراني من المفاوضات، لن يكون هناك ما يشير إلى أي تقدّم في اليمن حيث ينام 16 مليون مواطن على الطوى، أي ينامون جائعين. لدى إيران حسابات خاصة بها في اليمن وغير اليمن.

ليس معروفا هل الحسابات الإيرانيّة في محلّها وهل الوقت يخدم هذه الحسابات وهل صحيح أن الولايات المتحدة لا تمتلك من خيار آخر غير الرضوخ للشروط الإيرانية؟

اللافت أن هناك كلاما أميركيا كثيرا عن وجود خيارات أخرى لدى الإدارة في حال استمرار المماطلة الإيرانية، لكنّ اللافت أيضا أن ليس ما يشير إلى موقف واضح لإدارة بايدن تحدّد فيه بدقّة ما المطلوب من إيران...

بدأت تتوضّح نقطة الخلاف الأساسيّة بين طهران وواشنطن. تتعلّق النقطة بالقبول الأميركي بما تصر عليه إيران بالنسبة إلى العودة إلى نص الاتفاق الموقع صيف العام 2015 من دون أيّ تغيير للنصّ. وضع ذلك الاتفاق الذي تمّ التوصّل إليه بين "الجمهوريّة الإسلاميّة" ومجموعة البلدان الخمس زائدا واحدا (البلدان ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن زائدا ألمانيا) ضوابط للبرنامج النووي الإيراني. لم يأت الاتفاق على ذكر السلوك الإيراني في المنطقة وهو السلوك الذي تشكو منه دولها التي لا تضع البرنامج النووي الإيراني في رأس أولوياتها.

بالنسبة إلى دول المنطقة، وهذا أمر أدركته الولايات المتحدة لاحقا، لا يمكن التعاطي مع إيران على القطعة. لا يمكن الفصل بين برنامجها النووي وسلوكها. هذا يعني في طبيعة الحال، ضرورة البحث الجدي في برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانيّة والطائرات المسيّرة... والميليشيات المذهبيّة التي تستعين بها إيران من أجل تدمير دول عربيّة محدّدة من الداخل. بين هذه الدول، العراق وسوريا ولبنان واليمن. أكثر من ذلك، تستعين إيران بهذه الميليشيات لتهديد دول مثل المملكة العربيّة السعوديّة وذلك انطلاقا من اليمن.

بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان، وهو انسحاب أخذ طابعا كارثيا، وبعد الموقف المتذبذب لإدارة بايدن من سوريا والعراق، وبعد الذي حصل مع فرنسا التي أخرجتها إدارة بايدن من صفقة الغواصات مع أستراليا، لم يعد أمام حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الخليج سوى اعتماد الحذر.

ليس من خيار لدى الإدارة الأميركية، في حال كانت تريد المحافظة على ثقة حلفائها العرب بها، سوى رفض الاستسلام أمام إيران، خصوصا في اليمن. لا لشيء سوى لأنّ مثل هذا الخيار سيعني الكثير لكل دولة عربيّة ما زالت تسعى للمحافظة على نفسها. ثمّة واقع يتمثّل في أن كلّ دولة من دول المنطقة تعمل من أجل حماية نفسها من إيران وميليشياتها التي عبثت بالعراق وسوريا ولبنان واليمن، وكادت في مرحلة معيّنة تقضي على مملكة البحرين المسالمة.

سيتوقف الكثير على ما الذي ستفعله إدارة بايدن من خلال تعاطيها مع إيران. سيتبيّن ما إذا كانت المنطقة لا تزال تهمّها أم لا وما إذا كانت لديها مصلحة حقيقية في المحافظة على العلاقة مع حلفائها... أم أن على هؤلاء تدبير أمورهم بأنفسهم والتوقف عن التفكير في المحافظة على العلاقة مع واشنطن.

مخيف موقف إدارة بايدن من الحوثيين في اليمن. هؤلاء، الذين يسمّون أنفسهم جماعة أنصارالله، يحاصرون مدينة مأرب وليس ما يشير إلى أنّهم سيخذلون إيران المصرّة على سقوط المدينة. كلّ ما تفعله واشنطن يتمثّل في إطلاق تصريحات بين حين وآخر عن ضرورة التزام الحوثيين وقف النار والذهاب إلى المفاوضات. هذا ما فعله أخيرا المبعوث الأميركي إلى اليمن. من قال إن الحوثيين يريدون التفاوض قبل سقوط مدينة مأرب؟ تتصرّف أميركا وكأنّ الحوثيين أصحاب قرارهم ولا علاقة لإيران بهم وبقرارهم من قريب أو بعيد. باختصار شديد، تقترب أكثر فأكثر ساعة الحقيقة بالنسبة إلى إدارة بايدن. سيتوقف الكثير على موقفها من المفاوضات مع إيران. إيران ليست مستعجلة. يُفترض بإدارة بايدن أن تؤكّد بدورها أنّها ليست مستعجلة أيضا وأنّ لديها أيضا وسائل ضغط على "الجمهوريّة الإسلاميّة" وليس مجرّد بوادر حسن نيّة لحملها على العودة إلى طاولة المفاوضات.

من الواضح، أن إيران لا تمزح. اختارت التصعيد في غير مكان، بما في ذلك اليمن. تستخدم أوراقها في المنطقة لتأكيد أنّها اللاعب الأساسي في العراق، حيث يبدو أنّها غير راضية عن نتائج الانتخابات الأخيرة. تستخدم أوراقها في سوريا، حيث تشارك في الحرب على الشعب السوري، كما تثبت يوميّا أنّها الوصيّ الحقيقي على بشّار الأسد ونظامه. تستخدم أوراقها في لبنان حيث لا يفوت حسن نصرالله الأمين العام لـ"حزب الله" أي فرصة أو مناسبة لتأكيد مقولة أن " أنا لبنان... ولبنان أنا"، وأنّ الاحتلال الإيراني للبلد وجد ليبقى.

لا حاجة إلى العودة إلى اليمن والتذكير مجددا به وبما يقوم به الحوثيون الذين ليسوا سوى أداة إيرانيّة. نعم إيران لا تمزح، وهي تصعّد. تصعّد في اليمن وغير اليمن. هل في استطاعة إدارة بايدن أن تثبت لإيران بالأفعال، وليس بمجرّد التصريحات، أنّها لا تمزح أيضا وأنّها تعرف تماما ما هو على المحكّ في المنطقة في ظلّ مضيّ "الجمهوريّة الإسلاميّة" في مشروعها التوسّعي؟

حتى لا تتحول معركة الفساد في تونس إلى لعبة مغلقة

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

هناك حماس كبير للحرب على الفساد، وهذا جيد ومهم، لكن هذه المعركة تحتاج إلى ضوابط ورؤية حتى لا تتحول إلى حرب الكل ضد الكل.

ويجد الحماس الشعبي للحرب على الفاسدين في تصريحات الرئيس قيس سعيد خير داعم له خاصة أن فئات كثيرة تشعر أنها فقدت حظوظها في التشغيل أو في الحصول على الخدمات الضرورية بفعل سيطرة ثقافة الفساد التي لا تتعامل إلا بمنطق المحسوبية والرشوة.

وبمجرد انزياح المنظومة السابقة، وتحرر القضاء من نفوذ اللوبيات الظاهرة والخفية تحركت القضايا في اتجاهات متعددة سواء تجاه بعض النافذين من النواب والسياسيين أو رجال الأعمال، أو على مستوى محلي من خلال اكتشاف فساد واسع في طرق التوظيف وتوزيع رخص وسائل النقل الجماعي بكل من ولايتي (محافظتي) سيدي بوزيد ومنوبة، وسط تهيؤ واستنفار لفتح ملفات أخرى في محافظات أخرى ومؤسسات حكومية مختلفة.

يدب الاعتراف بأن ضعف الدولة الذي ساد بعد 2011 قد فتح الباب واسعا أمام اختراق مختلف مؤسساتها سواء للأحزاب أو حتى للوبيات الفساد التي أخذت بعدا أوسع وأكثر شمولية بعد أن اطمأن المتدخلون إلى أن الحكومات المتتالية كانت ضعيفة ومرتبكة، والأحزاب الحاكمة أو الحليفة لها مشغولة بمعارك تثبيت النفوذ، والقضاء مشلول بانتظار توضح معالم الصراع السياسي والجهة التي ستفوز بإعطاء التعليمات.

لأجل هذا تتوجه سهام الاتهام في مختلف الاتجاهات، لكن نحتاج إلى الهدوء، وأن نترك مهمة تفكيك شبكات الفساد للقضاء خاصة أنها شبكات قديمة ومتداخلة، بعضها من قبل الثورة واحتمى بالصاعدين الجدد للسلطة، والبعض الآخر نتاج الثورة المرتبكة التي حملت شعارات عامة انتهت بها لأن تكون مجرد معركة حول الكراسي، وفسحت المجال للفوضى وأضعفت الدولة.

وبالنتيجة، فإن الفساد يسيطر على الحياة العامة في البلاد من أسفل إلى أعلى وبتفاصيلها الصغيرة، وليس حالات معزولة حتى تمكن السيطرة عليه بسهولة، أو الضغط على القضاء لإنهائه في يوم وليلة.

ولا يمكن أن يلعب السياسيون دور القضاء، بمن في ذلك رئيس الجمهورية، أو رئيسة الوزراء، أو أنصار الرئيس مهما كانت مصداقية شعاراتهم والتزامهم بقضايا الناس.

وقد رأينا في فترات سابقة كيف أن إدارة معركة الفساد على مواقع التواصل الاجتماعي قد أساءت إلى الكثير من السياسيين ورجال الأعمال دون أن تكون لها أي نتائج على الأرض.

أداء هيئة مكافحة الفساد قد يكون ضعيفا أو بطيئا أو أخذ مسارات متشعبة في معركة يريد الناس أن يروا نتائج سريعة فيها، لكن ذلك كله لا يلغي ضرورة العودة إليها والاستفادة من مخزون الوثائق التي جمعتها

وعلى العكس، فقد اكتشف الناس أنها حملات لتصفية الحساب بين لوبيات، أو مزايدات سياسية تمت خلالها الإساءة إلى رجال أعمال اضطر بعضهم إلى مغادرة البلاد والاستثمار في مناطق أخرى لحين تعود الأوضاع في تونس إلى هدوئها.

إن معركة الفساد لن تزيدها الحملات الشعبوية سوى صعوبة وتعقيدا، وسيجد القضاء نفسه مشتتا بين اتّباع طرق التقصي القضائية مكتملة الشروط وبين الاستجابة السريعة لما يرفعه البعض من اتهامات ضد هذه الشخصية أو تلك بالتوازي مع اتهام القضاء بالفساد والرضوخ للضغوط، مع أن هذا الأسلوب هو واجهة أخرى للضغوط التي تمنع القضاة من التقدم في فتح الملفات الثقيلة.

بالمقابل على الجهات القضائية التي تحرص على استقلالية القطاع أن تتحرك لحسم بعض الملفات مثل ملف الفساد لدى بعض الأحزاب كما أورده التقرير الأولي لمحكمة المحاسبات.

ما الذي يمنع المؤسسة القضائية أن تصدر أحكامها حتى يعرف الناس أن القضاء يتقدم ولم يعد يخشى الضغوط القديمة ولا الضغوط الجديدة؟ فإذا كانت الأدلة ثابتة على هذا الحزب أو ذاك فلم التأخير في إصدار الأحكام؟ وإذا كانت الأدلة ضعيفة أو غير مكتملة، أو تحتاج إلى وقت أطول من المهم أن يخرج المتحدث باسم النيابة العمومية إلى الناس ويوضح حتى نقلل من الجدل الذي يعيق القضاء عن أداء مهامه ويزيد من الشكوك في مصداقية الحرب على الفساد، ويجعل الناس يبحثون عن آليات أخرى لمواجهة الفاسدين عبر محاكمات انفعالية على مواقع التواصل.

إن حسن إدارة المعركة ضد الفساد سيوفر أرضية إيجابية للانتقال الاقتصادي والسياسي الذي يقطع مع المرحلة الماضية، في المقابل يوفر الغموض في إدارة المعركة مبررات للفاسدين كي يركبوا موجة الانتقال الجديد ويظهروا في صورة المتحمسين لهذه المعركة.

إن مسار الحرب على الفساد الذي أسس له الرئيس سعيد بإجراءات الخامس والعشرين من يوليو لا بوابة لنجاحه سوى عبر القضاء، وأي محاولة لتوظيفه سياسيا أو اجتماعيا من خبراء ومحللين وشخصيات وأحزاب تظهر دعمها للرئيس سعيد، ليست سوى لعبة لإدامة الأزمة والخروج بها من مسار الحل إلى ملعب تصفية الحساب مع الخصوم بحق أو بغير حق، أو التغطية على ملفات، أو البحث عن مواقع جديدة في صف مسار الرئيس سعيد.

ومن المهم أيضا العودة إلى تفعيل دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بقطع النظر عن تجربة إدارتها السابقة، خاصة أن رئيسها لم تثبت عليه أي تهم قضائية، وهو كما غيره من مسؤولي المؤسسات الحساسة قد استهدفته هجمات كثيرة لم يثبت القضاء أيا منها.

قد يكون أداء الهيئة ضعيفا أو بطيئا أو أخذ مسارات متشعبة في معركة يريد الناس أن يروا نتائج سريعة فيها، لكن ذلك كله لا يلغي ضرورة العودة إليها والاستفادة من مخزون الوثائق التي جمعتها، ومن ملفات الإقرار بالمكاسب الذي يخص مختلف السياسيين وكبار المسؤولين ورجال الأعمال والفاعلين الاجتماعيين وعامة الناس، وهي وثائق ستحتاجها الدولة في فتح معركة الفساد في مسارها القانوني وليس الشعبوي.

الشعبوية تزيد معركة الفساد صعوبة وتعقيدا

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk